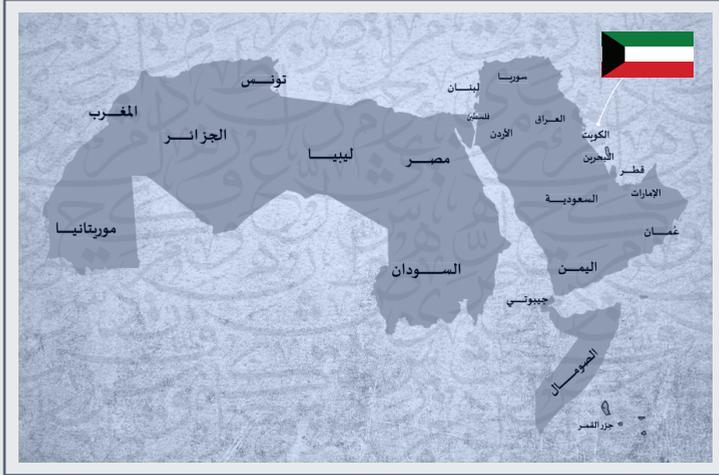




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة الكويت





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة الكويت

إعداد

أ. يوسف قاسم البلام



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في دولة الكويت)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
البلاد، يوسف قاسم
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في دولة الكويت. / يوسف قاسم البلاد
- ط ١ - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٣٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ١٧)

رقم الإيداع: ١٥٩٢٧/١٤٤٦

ردمك: ١٤-٢-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

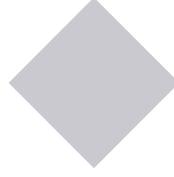
هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
المقدمة .	١١
بيئة السياسة اللغوية في دولة الكويت .	١١
التحليل الكمي للسياسات اللغوية .	١٣
الجانب الكيفي للسياسات اللغوية .	٢١
التحديات ووجوه التعزيز الممكنة .	٢٥
قائمة المراجع .	٢٨
شكر وتقدير	٣١



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعلي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تضافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معني بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في



رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحريماً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

المقدمة:

يتطلب الحديث عن السياسة اللغوية في دولة الكويت وما يتصل بها من موضوعات الإشارة إلى الواقع الديموغرافي والاقتصادي لدولة الكويت؛ لكونه عنصراً مهماً في معرفة واقع السياسة اللغوية وعلاقتها بالمجتمع، لذا سيُصدر التقرير بيان تلك المعطيات لتكون مرتكزاً للتحليل الكمي للسياسات اللغوية، ومنطلقاً للمعالجة الكيفية لها.

بيئة السياسة اللغوية في دولة الكويت:

تقع الكويت في قلب الخليج العربي في الزاوية الشمالية الغربية له، يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشرق يحدها الخليج العربي، وتبلغ مساحتها ١٧,٨١٨ كم^٢(١)، ولغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية التي نصَّ عليها الدستور في المادة (٣)^(٢)، أما اللغة الأجنبية غير الرسمية فهي اللغة الإنجليزية.

ويبلغ إجمالي السكان ٤,٨٢٣,٦٩٨ نسمة، يبلغ عدد المواطنين منهم ١,٥٣١,١١٤ نسمة، بنسبة تقارب ٣٢٪، وعدد الوافدين ٣,٢٩٢,٥٨٤ نسمة بنسبة تقارب ٦٨٪، وفقاً للهيئة العامة للمعلومات المدنية في دولة الكويت (٢٠٢٣م).

قارب عدد السكان الذين تجاوزوا عمر ٦٦ عاماً نسبة ٢,٣٪، والذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ - ٦٥ عاماً تبلغ نسبتهم ٧٦,٥٪، في حين بلغ الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ - ١٧ عاماً نسبة ١٤,٣٦٪، ومن هم دون الخامسة نسبتهم ٦,٧٪، ومن هذه النسب يظهر أن دولة الكويت دولة شابة^(٣).

(١) بوابة دولة الكويت الرسمية: <https://e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlanceGeographicalLocation.aspx>.

(٢) دستور دولة الكويت الإلكتروني: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>.

(٣) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للمعلومات المدنية: <https://www.paci.gov.kw/stat/Demog.aspx>.

اعتمد النظام الاقتصادي الكويتي في بدايات القرن العشرين على التجارة والحرف اليدوية والمهن المرتبطة بالبحر كالغوص ونقل البضائع وصناعة السفن، لكن الاقتصاد الكويتي شهد طفرةً كبيرةً في نهاية النصف الأول من القرن العشرين حين بدأت بتصدير النفط في عام ١٩٤٦، ما أدى إلى هيمنة الدولة على الاقتصاد، واعتماد دخلها القومي على عائدات النفط بنسبة ٩٠٪^(١).

وقد أدى ذلك إلى انحسار المهن والحرف القديمة، وتسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والعمرانية والثقافية، وفرضت التنمية المتسارعة استجلاب الخبرات من خارج البلاد للإسهام في تحديث المجتمع وتنميته من جميع النواحي، وأدى ذلك إلى حدوث تغيرات كبيرة وسريعة في النسيج الاجتماعي الذي أضيفت له عناصر من خارج المجتمع، سواء أكانت من الدول العربية أم من الدول الأجنبية، حتى بلغت نسبة الوافدين ثلثي نسبة المواطنين في المجتمع الكويتي.

ولهذه الظاهرة أثرٌ في النسيج اللغوي في المجتمع، فقد فُرضت تحدياتٌ جديدة تتطلب اتباع سياسة لغوية جادة للتحكم في مسار التغيير اللغوي، فبعد أن زادت نسبة المتحدثين بغير العربية، ورافقتها زيادةٌ في إقبال المواطنين على تعلم اللغات الأجنبية وبخاصة الإنجليزية؛ لما توفره من فرص عمل تعين على العيش الكريم، هذا بالإضافة إلى حال الازدواجية اللغوية التي تعيشها جميع المجتمعات العربية؛ مما خلق حائلًا لغويةً خاصة تتجاوزها عوامل الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية، بالإضافة إلى تطور لهجة هجينة تستخدم عادة في التواصل بين المواطنين والوافدين الناطقين بغير العربية.

وعند مناقشة السياسة اللغوية في الكويت يجدر الالتفات إلى فئة الشباب؛ فهم يمثلون النسبة العليا في المجتمع، ولهم طبيعة تغلب عليها سهولة التغيير والتغيير، لا سيما فيما يعيشه من تطور متسارع في مختلف المجالات، والزخم الثقافي المتنوع، والصراع اللغوي الذي يشهده العالم.

(١) الموقع الرسمي لوزارة النفط الكويتية: https://www.moo.gov.kw/petroluem_culture-ar.aspx.

التحليل الكمي للسياسات اللغوية:

وفقاً للنظام القانوني في الكويت يُطلق مصطلح (القانون) على ما يصدر من قواعد عامة مجردة عن السلطة التشريعية أو مجلس الأمة^(١)، ومصطلح (القرار) يُقصد به اللوائح والقرارات الوزارية الصادرة عن السلطة التنفيذية أو الحكومة^(٢)، ولأغراض هذه الدراسة سنُدرج ما سبق من مصطلحات تحت مسمى (قرار).

- عدد السياسات اللغوية عامةً، وتفصيل أعدادها بحسب المجالات:

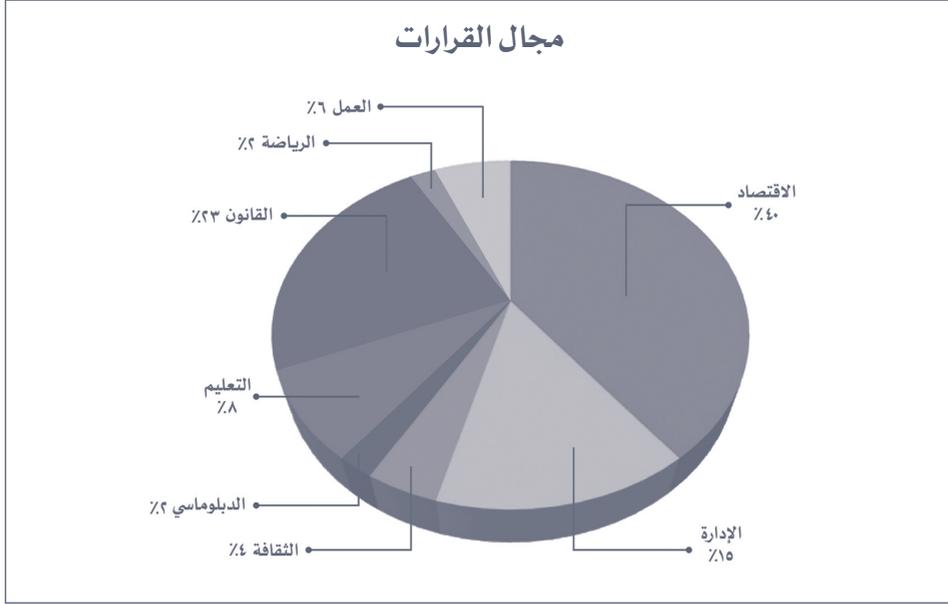
جدول (١): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
١٩	الاقتصاد
٧	الإدارة
٢	الثقافة
١	الدبلوماسي
٤	التعليم
١١	القانون
١	الرياضة
٣	العمل

(١) الصالح، عثمان عبد الملك. النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط٢، ٢٠٠٣، ج١، ص ٣٦٦.

(٢) الحميدة، خليفة ثامر. القانون الدستوري الكويتي: النظرية والتطبيق، ط٢، ٢٠٢١، ص ٤٤٨.

شكل (١): نسب مجالات القرارات



حسب الجدول والشكل ١، نجد أن قرابة نصف القرارات في مجال الاقتصاد ١٩ قراراً وهو ما يشكل حوالي ٤٠٪ منها، يليه مجال القانون ١١ قراراً بنسبة ٢٣٪ ثم الإدارة ٧ قرارات بنسبة ١٥٪، والجدير بالذكر أن مجالي التعليم ٤ قرارات والعمل ٣ قرارات مع أهميتهما لا يشكلان مجتمعين إلا ١٤٪ من القرارات.

• عدد السياسات اللغوية بحسب تسلسلها التاريخي:

الجدول (٢): لعدد القرارات اللغوية في كل سنة

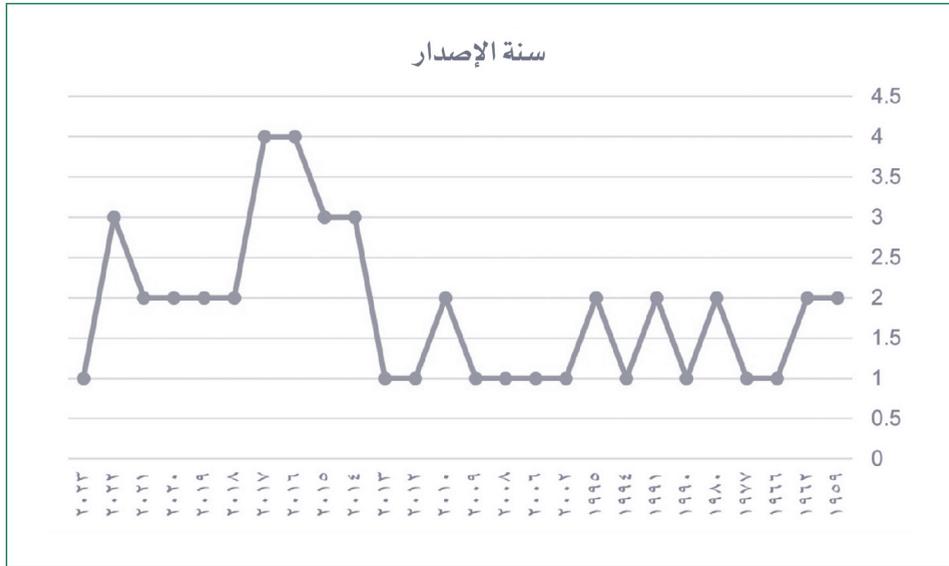
العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٥٩
٢	١٩٦٢

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٦٦
١	١٩٧٧
٢	١٩٨٠
١	١٩٩٠
٢	١٩٩١
١	١٩٩٤
٢	١٩٩٥
١	٢٠٠٢
١	٢٠٠٦
١	٢٠٠٨
١	٢٠٠٩
٢	٢٠١٠
١	٢٠١٢
١	٢٠١٣
٣	٢٠١٤
٣	٢٠١٥
٤	٢٠١٦
٤	٢٠١٧
٢	٢٠١٨
٢	٢٠١٩

العدد	سنة الإصدار
٢	٢٠٢٠
٢	٢٠٢١
٣	٢٠٢٢
١	٢٠٢٣

يلحظ من الجدول ٢ والشكل ٢ التالي، أنه لا تكاد تخلو سنة من العقدين الأخيرين من إصدار قرار لغوي، وهذا مؤشراً بأن الاهتمام بالسياسة اللغوية زاد لدى الحكومة، وقد حازت سنتي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على أكثر عدد من القرارات بـ ٤ في كل منهما، يليهما السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠٢٢ التي صدر في كل منها ٣ قرارات، وما عداها من السنوات أصدر فيها قراراً أو قراران.

الشكل (٢): للقرارات اللغوية في كل سنة

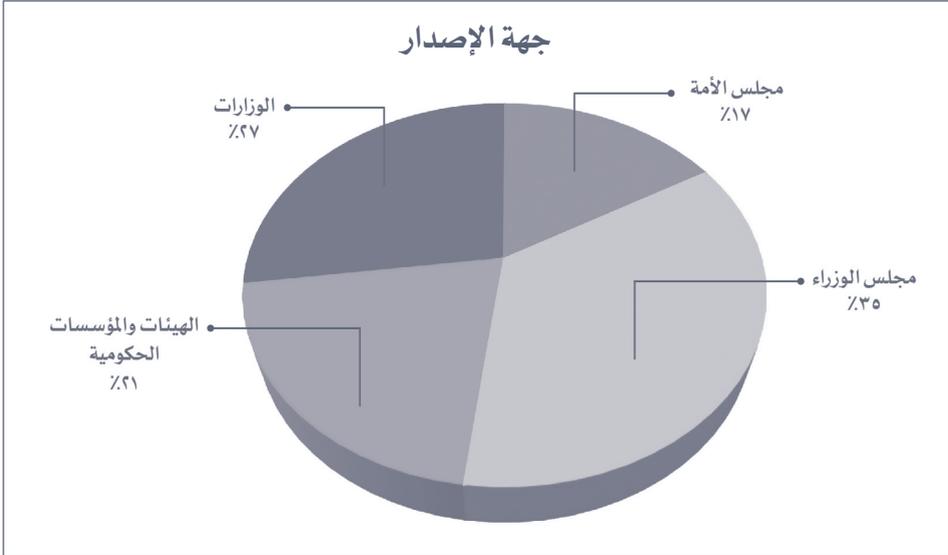


- عدد السياسات اللغوية بحسب الجهات المصدرة لها:

الجدول (٣): جهات الإصدار للقرارات اللغوية

العدد	جهة الإصدار
٨	مجلس الأمة
١٧	مجلس الوزراء
١٠	الهيئات والمؤسسات الحكومية
١٣	الوزارات

الشكل (٣): نسب جهات إصدار القرارات اللغوية



حسب الجدول والشكل السابقين، يتبين أن مجلس الوزراء تصدّر الجهات المصدرة للقرارات اللغوية بإصدار ١٧ قراراً بنسبة ٣٥٪، يليه الوزارات التي أصدرت منها ١٣ قراراً

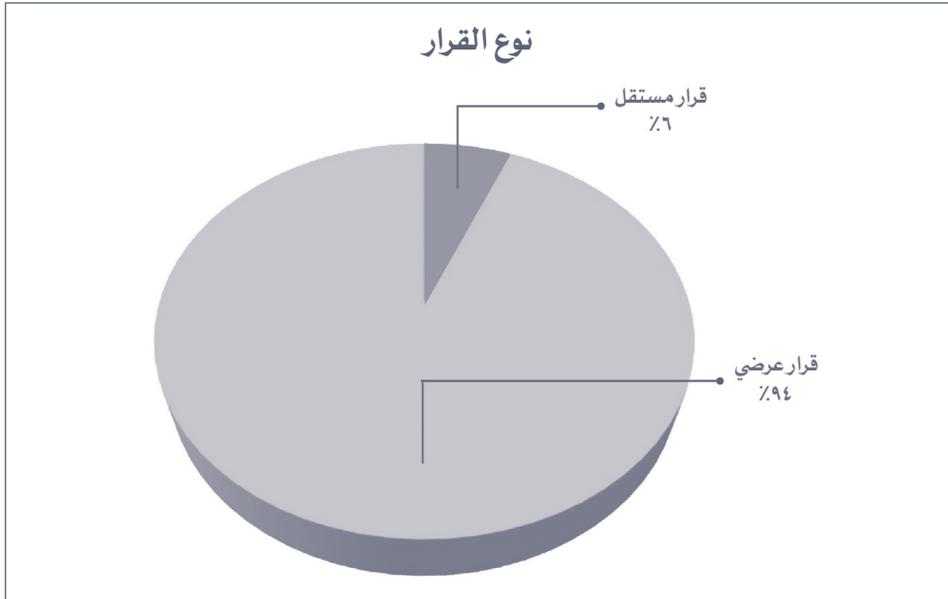
وهو ما يشكل ٢٧٪، وبعد ذلك تأتي الهيئات والمؤسسات الحكومية التي أصدرت ١٠ قرارات بنسبة ٢١٪، وأخيراً مجلس الأمة ٨ قرارات التي لم تتجاوز ١٧٪.

• عدد السياسات اللغوية بحسب أنواعها:

الجدول (٤): عدد القرارات اللغوية بحسب النوع

العدد	نوع القرار
٣	قرار مستقل
٤٥	قرار عرضي

الشكل (٤): نسب القرارات اللغوية بحسب النوع



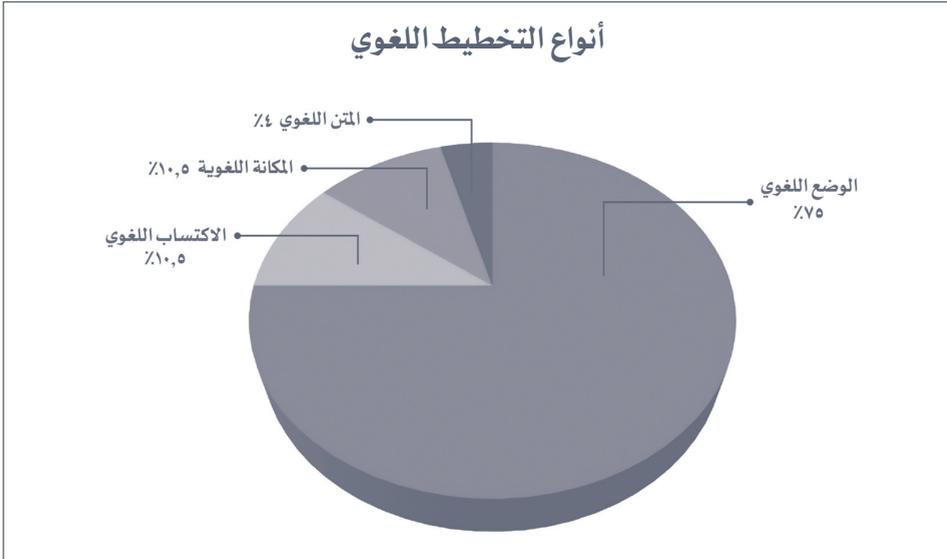
يتبين من الجدول والشكل ٤، أن عامة القرارات اللغوية في دولة الكويت هي قرارات عرضية ٤٥ قراراً، ما يشكل ٩٤٪ منها.

• عدد السياسات اللغوية بحسب أنواع التخطيط اللغوي:

الجدول (٥): عدد القرارات اللغوية بحسب نوع التخطيط اللغوي

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٣٦	الوضع اللغوي
٥	الاكتساب اللغوي
٥	المكانة اللغوية
٢	المتن اللغوي

الشكل (٥): نسب القرارات اللغوية بحسب نوع التخطيط اللغوي



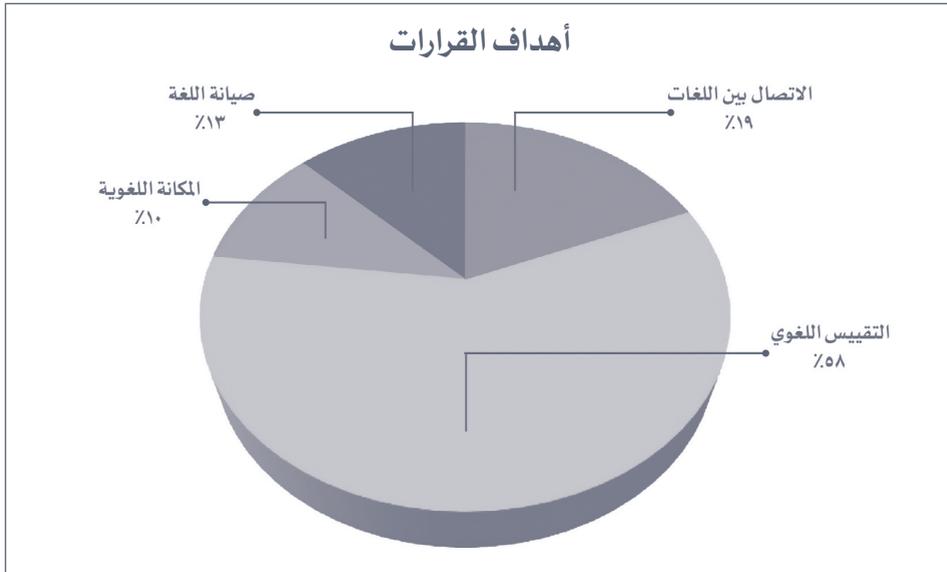
يظهر الجدول والشكل ٥ أنه يغلب على القرارات اللغوية نوع الوضع اللغوي ٣٦ قراراً التي تشكل 75% من القرارات، يليها نوعا الاكتساب اللغوي والمكانة اللغوية ٥ قرارات لكل منهما، وأخيراً تأتي المكانة اللغوية بقرارين فقط.

• عدد السياسات اللغوية بحسب نوع النشاط:

الجدول (٦): عدد القرارات اللغوية بحسب الهدف

العدد	أهداف القرارات
٩	الاتصال بين اللغات
٢٨	التقييس اللغوي
٥	المكانة اللغوية
٦	صيانة اللغة

الشكل (٦): عدد القرارات اللغوية بحسب الهدف



يغلب على الأهداف التقييس اللغوي ٢٨ قراراً ما يشكل ٥٨% من القرارات، يليه الاتصال بين اللغات ٩ قرارات بنسبة ١٩%، ثم صيانة اللغة ٦ قرارات ونسبتها ١٣%، وتعزيز مكانة اللغة ٥ قرارات بنسبة ١٠%.

الجانب الكيفي للسياسات اللغوية:

بناءً على التحليل الكمي للقرارات اللغوية، يهدف التحليل الكيفي إلى فحص وضع اللغة العربية في دولة الكويت، وتحديد التحديات واستكشاف الجهود المبذولة للحفاظ على تعاطي اللغة في سياق المجتمع، والشعور بالانتماء إلى هذه اللغة والاتصال بها، وتحليل (٤٨) قراراً لغوياً في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٦م و٢٠٢٣م فإنّ جلّ هذه القرارات في مجالات الاقتصاد والقانون والإدارة، ومنها ما هو متعلق بالصحة والزراعة، ونزير سير في المجال السياسي والتعليمي.

كما نلاحظ أن أغلب هذه القرارات صادرة عن مجلس الوزراء، يليها الوزارات، ويليهما الهيئات والمؤسسات الحكومية في عدد القرارات الصادرة عنها؛ وعلى رأسها وزارة العدل، ثم وزارة المالية، ثم هيئة الغذاء والتغذية، فالقوى العاملة والهيئة العامة للزراعة والإسكان، ولعل غلبة عدد القرارات لمجلس الوزراء على غيرها من المؤسسات يعود إلى الدور الهام الذي تؤديه هذه الجهة من حفظ لهوية المجتمع وثقافته.

● لغة القانون والقضاء:

لسيادة اللغة في أيّ دولة ينبغي أن تكون هذه اللغة ممثلةً في أعلى هرم الدولة، فاللغة التشريعية أو القانونية والقضائية تمثل لسيادة اللغة في سياق الدولة والمجتمع^(١)، فعلى سبيل المثال نصت المدونة التشريعية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد، وذلك يظهر في المادة الثالثة من دستور الكويت الصادر في عام ١٩٦٢م التي تنص على أن «لغة الدولة هي اللغة العربية»^(٢)، كما نص قرار الشركات الصادر عن مجلس الوزراء عام ٢٠١٦م في مادته الأولى على ضرورة نشر أيّ إعلان في جريدتين رسميتين باللغة

(١) اتحاد المحامين العرب. قانون اللغة العربية في البلاد العربية، القاهرة: الأمانة العامة لاتحاد المحامين

العرب، ٢٠١٣، ص ١١.

(٢) دستور دولة الكويت الإلكتروني: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>

العربية^(١)، ومن جانب آخر أوجبت وزارة العدل في القرار ٢٣ لسنة ١٩٩٠م في مادته ١٤ على أن تكون اللغة الرسمية في المحاكم هي اللغة العربية، ونصه على النحو الآتي: «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم. على أنه يجوز للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم بعد أن يحلف اليمين»^(٢).

كما أقرت هيئة القوى العاملة الكويتية ضرورة تحرير جميع العقود باللغة العربية في القرار رقم ٦ لسنة ٢٠١٠م، ونصه: «تحرّر جميع العقود باللغة العربية ويجوز إضافة ترجمة لها بإحدى اللغات الأخرى مع الاعتداد بالنص العربي عند وقوع أي خلاف، ويسري حكم هذه المادة على كافة المراسلات والنشرات واللوائح والتعاميم التي يصدرها صاحب العمل لعماله»^(٣).

واحتذت وزارة المالية حذو ذلك، فأقرت وجوب أن تحرّر العقود والاتفاقيات باللغة العربية في قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات وذلك في عام ٢٠٢٠م، ونص ذلك القرار: «تحرر العقود والاتفاقيات التي تبرمها الجهات ذات الميزانيات المستقلة باللغة العربية وحدها، وعدم جواز الخروج عن هذا الالتزام إلا في حالة الضرورة القصوى وبالاتفاق مع إدارة الفتوى والتشريع مع إعداد ترجمة للعقد باللغة العربية؛ وذلك استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٠) بجلسته رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٨»^(٤)، وتعدّ هذه القرارات من قرارات الوضع اللغوي كما عرفها د. محمود المحمود^(٥).

(١) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٢٧٣، السنة: ٦٣، ص ٣.

(٢) وزارة العدل، مجموعة التشريعات الكويتية، ج ١٠، ص ٢٠.

(٣) الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية، قانون العمل الكويتي، قانون رقم (٦)، ٢٠١٠، ص ١٤.

(٤) وزارة المالية: شؤون الميزانية العامة، قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة، ٢٠٢٠، ص ١٧.

(٥) المحمود، محمود. التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، ص ١٤.

● لغة التجارة والأعمال:

دعت التجارة والأعمال المتعلقة بها إلى ضرورة استعمال اللغة العربية في إعلاناتها ومنتجاتها وما يرتبط بها من عقود واتفاقات، فعلى سبيل المثال أوجبت وزارة التجارة والصناعة استعمال اللغة العربية في قرارها رقم ١٨ المتعلق بالمكاتب والمطبوعات والإعلانات الصادر في عام ١٩٩١، ونصه: «يجب على كل شركة أو مؤسسة فردية أن تذكر في كافة المكاتب والمطبوعات والإعلانات بما فيها الإعلانات بالصحف والأوراق المتعلقة بأعمالها التجارية رقم القيد في السجل التجاري، كما يجب أن يثبت باللغة العربية على واجهة المكتب أو المحل الاسم التجاري مشفوعاً برقم القيد»^(١)، وتندرج هذه القرارات تحت تخطيط الخطاب، كما عرفه د. محمود المحمود^(٢).

كما حرصت وزارة الزراعة على كتابة بيانات المنتج كتابة واضحة باللغة العربية، واللغة الإنجليزية في قرارها رقم ٢٠ الصادر في عام ٢٠٠٩م، وملخص نصه: «يجب أن تكتب البيانات على عبوات الأسمدة الكيميائية ومحسنات التربة الزراعية باللغة العربية و/أو الإنجليزية»^(٣)، وهذه القرارات كسابقتها من القرارات المتعلقة بالوضع اللغوي في حقل القانون والقضاء.

● لغة التعليم:

يُعدُّ التزام اللغة العربية في التعليم من قرارات الاكتساب اللغوي كما مثل لها أيمن الطيب بن نجي في بحثه التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر^(٤)، وتبقي اللغة حية في سياق الاستعمال، وتضمن لها البقاء والنمو؛ لذا حرصت كلية القانون الكويتية

(١) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٤، السنة: ٣٧.

(٢) المحمود، محمود. التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، ص ١٦.

(٣) وزارة الزراعة، اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، قانون رقم (٢٠) سنة ٢٠٠٩، ص ٢٨.

(٤) بن نجي، أيمن الطيب. التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجاً، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة السادسة، العدد الثاني عشر، فبراير ٢٠٢١، ص ١٢٢.

العالمية على أن تكون العربية اللغة الأساسية في التعليم وإلى جانبها الإنجليزية في قرارها الصادر عام ٢٠٢٢م، فنصت على أن «لغة الدراسة الأساسية هي اللغة العربية إلى جانب اللغة الإنجليزية»^(١).

وكذلك مجلس الوزراء حثَّ على الاهتمام بالثقافة العربية والوعاء الذي يحملها في قراره رقم ٧٦ في ٢٠١٩م، ونصَّ ذلك القرار: «تلتزم الجامعة الحكومية بالقيم المنبثقة من الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية، وتشجع على حرية الرأي والبحث العلمي والتعليم الأكاديمي والفني، وتنشئة الطلبة على الانتماء الوطني وعلى نموهم الفكري والخلقي والبدني، وترتبط بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي لتلبية احتياجات سوق العمل؛ وذلك من خلال عدة وسائل منها تمكين اللغة العربية وتعزيزها والتشجيع على اكتساب وتعلم اللغات الأجنبية»^(٢).

● لغة الصحة:

قرارات هذه اللغة من قرارات الوضع اللغوي، فقد اهتمت هيئة الغذاء والتغذية التابعة لوزارة الصحة بضرورة استعمال العربية فيما تستورد وما تصدر من منتجات، فعلى سبيل المثال قرارها^(٣) رقم ٢٠ في عام ٢٠١٧م، ونصه: «يجب تدوين جميع البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة بمعرفة صانع الأغذية أو منتجها في الخارج أو الداخل، وأن تكون باللغة الأجنبية ومصحوبة بترجمة عربية واضحة على أن تكون محررة بخط واضح وغير قابلة للمحو، وأن تكون البيانات المحررة باللغة العربية أكبر حجماً وأوضح مكاناً، مع تدوين كافة البيانات الإيضاحية للمنتج على ملصق واحد سهل الإزالة وخالٍ من الكشط والشطب»^(٤).

(١) كلية القانون الكويتية العالمية، دليل الطالب: بكالوريوس القانون ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص ٣٢

(٢) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٤٥٦، السنة: ٦٥، ص ٦.

(٣) وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت، العدد: ١٣٦١، السنة: ٦٣، ص ١٦.

(٤) المصدر السابق نفسه.

التحديات ووجه التعزيز الممكنة:

عند الحديث عن التحديات ووجه التعزيز الممكنة ينبغي النظر إلى أن السياسة اللغوية^(١) تنقسم قسمين؛ السياسة اللغوية المباشرة، والسياسة اللغوية غير المباشرة أو الضمنية، فالمباشرة تتمثل في الأنظمة واللوائح التنظيمية في مؤسسات الدولة، وأما الضمنية فتتمثل في الواقع اللغوي الفعلي والممارسات اللغوية السائدة في سياق المجتمع^(٢)، وقد تُعدُّ عرفاً مجتمعيًا، ما يشير إلى أن عدم وجود سياسة لغوية مباشرة لا يعني بالضرورة انعدام وجود سياسة لغوية ضمنية، وقد تؤثر السياسة الضمنية في السياسة المباشرة بطريقة أو أخرى.

وبالنظر إلى ما قدّمنا من إحصاءات فسياق السياسة اللغوية المباشرة في الكويت يظهر في القوانين والأنظمة الصادرة عن مؤسسات الدولة الرسمية والهيئات المرتبطة بها، وفي المقابل نجد أن السياسة اللغوية الضمنية في سياق المجتمع على مستوى التعليم، والاستعمال المرتبط بالبيئة اللغوية بصورها وأشكالها كافة، من مثل: أسماء الشوارع، واللوحات الإرشادية، ومراكز التسوق، والشركات وغيرها.

ومع ما تقدّم من سياسات لغوية مباشرة وضمنية في الكويت إلا أنه لا توجد سياسة لغوية مُعلنة لدولة الكويت تُتّبع وتُطبّق تطبيقًا واضحًا على أرض الواقع، ولا وجود لجهود واضحة للوقوف على تأثيراتها على أفراد المجتمع، ومدى الالتزام بها، فعلى سبيل المثال من القوانين التي لا أثر لها على أرض الواقع ولا تُطبّق على مستوى واسع قانون التجارة الذي يفرض كتابة بيانات المنتجات عليها باللغة العربية، وإرسال إيصال دفع أيضًا باللغة العربية، فكثير من الأنشطة التجارية تستخدم برامج إدارة المبيعات التي تصدر الإيصالات باللغة الإنجليزية.

(١) لمزيد من التفصيل في تعريف السياسة اللغوية وأنواعها راجع: الصيفي، هدى. علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي: رسالة ماجستير، جامعة قطر، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) المحمود، محمود. السياسة اللغوية: تحليل ودراسة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٨م ع ١٣، ٢٠٢٠م، ص ١٩٩.

وأما على مستوى السياسة الضمنية فقد نشهد استعمال العربية في البيئة اللغوية إلا أن ذلك لا يعكس وعي الأفراد باستخدام هذه اللغة، فتلاحظ ثنائية لغوية في الحديث اليومي بين العربية والإنجليزية، والسعي الدائم إلى تعلم الإنجليزية، وذلك مما فرضه الاقتصاد وسوق العمل من ضرورة تعلم اللغة الأجنبية للحصول على فرص عمل تحقق راتباً عالياً ومنصباً مرموقاً، ما جعل الفرد لا يلتفت إلى لغة ثقافته ووجوده.

ففي الكويت تحديات هائلة على مستوى السياسة اللغوية، ويؤكد ذلك ضعف مستوى الطلاب اللغوي في مدارس التعليم العام والجامعات مع وجوب التعليم بالعربية، بل إن كثيراً من التخصصات في التعليم العالي لا تعتمد مقرراتها الدراسية على الكتب العربية، وهذه الأوضاع تدفع إلى ضرورة التفات مؤسسات الدولة والمجتمع إلى ذلك الخلل ووضع سياسة لغوية مُعلنة مُلزِمة لكل أفراد المجتمع.

أما فيما يخص وجوه التعزيز الممكنة فيمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- ١- تطوير مناهج اللغة العربية في جميع المراحل بما يتناسب مع قدرات كل مرحلة ومستوى التحديات التي تواجهها، وذلك بالتركيز على المحتوى اللغوي الذي تتفاعل معه نفوس الطلاب وعقولهم مما يُجَبِّب الطلاب باللغة العربية وأدائها.
- ٢- ضبط أدوات قياس المهارات اللغوية في المراحل التعليمية كافة لتكون كاشفة عن المستويات الحقيقية للطلاب.
- ٣- إلزام أساتذة الجامعة ومعلمي التعليم العام في مختلف المواد بالتدريس بالعربية الفصحى، بحيث يكون لها الغلبة على العامية في اليوم الدراسي مما يخلق بيئة لغوية ثرة.
- ٤- السعي إلى توفير مصادر عربية لجميع مقررات التعليم العالي في التخصصات كافة، مع عدم إهمال المصادر الأجنبية.

٥- وضع سياسة لغوية معلنة من الجهات المسؤولة ومتابعتها متابعة دقيقة ودراسة أثارها ومدى تطبيقها، وذلك على أيدي متخصصين في وضع السياسات اللغوية، مما يبعد عن العشوائية في العمل.

٦- دعم صنّاع المحتوى في مواقع التواصل الاجتماعي الذين يقدمون أعمالهم باللغة العربية الفصحى، وبخاصة صنّاع المحتوى الموجّه لفئة الأطفال والمراهقين والشباب.

٧- إثراء المحتوى العربي في محركات البحث، وسهولة الوصول إليه، وتكثيف جهود التأليف فيما يتعلق بأدب الأطفال حتى تقترن نشأتهم بها؛ مما يُشكّل فيهم القدرة على الفهم والحديث بالفصحى، وكسر حاجز الغربة الذي ينمو بنمو الطفل في بيئة تتخللها الازدواجية اللغوية.

٨- عناية وزارة الإعلام بصنع مسلسلات كرتونية بمحتوى عربي فصيح ميسر مستمد من التراث القصصي العربي الإسلامي، يغرس فيهم انتماءهم إلى الثقافة العربية الإسلامية.

٩- تفعيل القوانين واللوائح والنظم والقرارات ذات العلاقة بالسياسة اللغوية، وتشكيل جهة رسمية لمتابعة تطبيقها، ورصد المخالفات، وإيقاع العقوبات عند مخالفة السياسة اللغوية المعلنة.

١٠- تكثيف برامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها وتصميمها بأسلوب يشجّع العمالة الوافدة على الالتحاق بها واكتساب اللغة العربية، ودعم ذلك بسياسات لغوية تمنح امتيازات للعمالة الوافدة المجيدة للعربية في مقابل غير المجيدين لها.

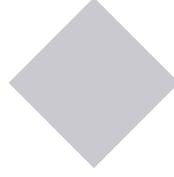
١١- دعم تنافسية اللغة العربية في سوق العمل للتغلب على مشكلة تراجع قيمتها أمام اللغة الإنجليزية التي تتيح لمجيدها فرص عمل أكثر.

قائمة المراجع:

- اتحاد المحامين العرب. قانون اللغة العربية في البلاد العربية، القاهرة: الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، ٢٠١٣.
- بوابة دولة الكويت الرسمية: <https://e.gov.kw/sites/kgoarabic/Pages/Visitors/AboutKuwait/KuwaitAtaGlanceGeographicalLocation.aspx>
- الحميدة، خليفة ثامر. القانون الدستوري الكويتي: النظرية والتطبيق، ط٢، ٢٠٢١.
- دستور دولة الكويت الإلكتروني: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>.
- الصالح، عثمان عبد الملك. النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط٢، ٢٠٠٣، ج١.
- الصيفي، هدى. علاقة السياسة اللغوية بالتخطيط اللغوي: رسالة ماجستير، جامعة قطر، ص ٢٥ وما بعدها.
- كلية القانون الكويتية العالمية، دليل الطالب: بكالوريوس القانون ٢٠٢١-٢٠٢٢.
- المحمود، محمود: التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد السادس، ٢٠١٨م.
- السياسة اللغوية: تحليل ودراسة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٨ ع١٣، ٢٠٢٠م.
- الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية، قانون العمل الكويتي، قانون رقم (٦)، ٢٠١٠.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية: <https://www.paci.gov.kw/stat/Demog.aspx>
- وزارة الإعلام، الجريدة الرسمية لدولة الكويت:
 - العدد: ١٤، السنة: ٣٧.

- العدد: ١٢٧٣، السنة: ٦٣، ص ٣.
- العدد: ١٣٦١، السنة: ٦٣.
- العدد: ١٤٥٦، السنة: ٦٥.
- وزارة الزراعة، اللائحة التنفيذية لقانون (نظام) الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، قانون رقم (٢٠) سنة ٢٠٠٩.
- وزارة العدل، مجموعة التشريعات الكويتية، ج ١٠، ص ٢٠.
- وزارة المالية: شؤون الميزانية العامة، قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة، ٢٠٢٠.
- بن نجي، أيمن الطيب. التخطيط والسياسة اللغوية في الجزائر: القوانين والتشريعات أنموذجاً، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة السادسة، العدد الثاني عشر، فبراير ٢٠٢١.
- وزارة النفط الكويتية: https://www.moo.gov.kw/petroleum_culture-ar.aspx.

هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

أ. يوسف قاسم البلام

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

